

موضوعات المبادرة

إصلاح القطاع الأمني



تقرير مختصر عن لقاء القاهرة: الأمن والتنمية في العالم العربي-الحالة المصرية، يومي 3-4 مارس / آذار 2008.

في إطار نشاط مبادرة الإصلاح العربي وبالتعاون مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية في القاهرة، انعقد لقاء عمل هو الأول من نوعه ضمن برنامج إصلاح القطاع الأمني في البلدان العربية المستمر لمدة ثلاث سنوات. وقد تمت دعوة مشاركين من الدول العربية المعنية في هذا البرنامج وهي: مصر، اليمن، الجزائر، المغرب، الأردن، فلسطين، لبنان والإمارات. وتعاقب على الحديث خلال يومي عمل تخللها جلسة افتتاحية وستة جلسات عمل، في حضور عدد من المعنيين مباشرة بالقطاع الأمني والعسكري أو من النشيطين في المنظمات غير الحكومية التي يتعلّق نشاطها بهذا القطاع كما أيضاً الفنانون والصحافيون الذين يتطرقون في إنتاجهم الفني والكتابي إلى أمور أو شجون متعلّقة بهذا القطاع المهم. وقد قام السادة المشاركون من الدول العربية بدور التعقيب وإدارة النقاش مما أغنى الموضوع و أضفى عليه بُعداً إقليمياً من خلال طرح إشكاليات مشابهة أو مُختلفة تتعلّق بكل فقرة من البرنامج من قبل وجهات نظر غير مصرية.

لقد حفل يوماً لقاء العمل هذا بالنقاشات الصريحة والمباشرة التي عبرت عن تطور في الوعي وفي الرغبة لدى الأطراف الحكومية وعن انفتاح مقابل لدى الأطراف المدنية سهلت عملية توصيل الأفكار ومتابعة النقاش حولها. ولقد شعر المشاركون بأهمية تحقيق انعقاد اللقاء بمستوى التمثيل الحكومي المصري الذي يُشير إلى رغبة حقيقية من قبل الحكومة المصرية في تبني مفاهيم الإصلاح ومحاولة الحوار مع أطراف المجتمع المدني بعيداً عن الصدمات اللغوية و الحوارات العقيمة. لقد شكّلت مُداخلات المشاركين العرب بُعداً ثرياً لهذا اللقاء من خلال إضافاتهم وطرحهم لتجارب بلدانهم أو منظماتهم في هذا المجال. و من المؤكد أن هذا العرض المُلخص لهذا اللقاء لا يمكن أن يفيد حقه بما كان عليه من أهمية وغنى لذلك ستكون الخطوة المقبلة هي تنزيل محتويات

ما تم تسجيله بالتفصيل وإتاحته للباحثين المشاركين بحيث يكون ركيزة في عمل المشروع وتطوره لما للحالة المصرية من أهمية ومن خصوصية، ولما لهذا اللقاء بالذات من أهمية تتعلق أساساً بحواراته الصريحة والغنية

في الجلسة الافتتاحية، تحدث مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عن أهمية الخوض في مثل هذا الموضوع في الوقت الحالي خصوصاً أن مصر تعيش فترة تحولات لا يجب إغفالها، ورحّب بجميع المشاركين المصريين والعرب، كما أشاد بجهود مبادرة الإصلاح العربي الرامية إلى تنشيط البحث والخوض في موضوع إصلاح القطاع الأمني العربي. و ثم قامت مديرة مبادرة الإصلاح العربي باستعراض أهم مراحل المشروع وأهميته وأهمية أن تكون البداية في مصر ذات التاريخ العريق في مجال بناء الدولة ومؤسساتها، وأوضحت خلفيات المشروع ومراحله المتعددة والمنتظر إنجازها خلال عُمر المشروع. و نوّهت مديرة المبادرة بحضور مُشاركين عرب ذوي خبرة ودراية مُعمّقة بالموضوع الجاري بحثه، إضافة إلى الحضور عالي المستوى لممثلي أصحاب القرار والعاملين المباشرين في القطاع الأمني والعسكري المصري إضافة إلى التمثيل الموازي لممثلي المجتمع المدني المصري بكافة ألوانه، مما سمح بأن تكون المُداولات والنقاشات غنية وتحمل بُعداً جديداً في المنطقة العربية من خلال إتاحة الفرصة للأطراف جميعها في أن تتقابل وأن تتبادل الآراء مهما اختلفت أو اتفقت حول هذا الموضوع المهم والمصري في طريق تحقيق الإصلاح السياسي المنشود في المنطقة العربية.

ثم قدّم المستشار العسكري لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام نبذة عن نشاطات المركز في هذا المجال و أشاد بتلبية مجموعة من المعنيين المباشرين بالموضوع من الحكومة وأجهزتها ومن المجتمع المدني بكافة ألوانه. و نوّه بأن مستوى المشاركين الحكوميين العالي يعكس اهتمام الدولة المصرية بالموضوع وأخذة بجدية لمحاولة عرض الجهود التي تقوم بها والتعرف على مواقف المجتمع بشكل مباشر دون المرور عبر قنوات غير مباشرة. وكذلك اعتبر أن المشاركة العربية سوف تسهم في إضافة أبعاد أخرى ذات أهمية لأعمال هذا اللقاء.

و تحت عنوان "البيئة الأمنية : التهديدات و المخاطر"، بدأت جلسة العمل الأولى برئاسة الدكتور مصطفى العاني من مركز الخليج للدراسات والذي قام أيضاً بالتعقيب عليها. وتحدث في هذه

الجلسة الدكتور محمد عبد السلام، مدير برنامج الأمن الإقليمي بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام حول البيئة الأمنية المصرية الحالية و أفق تطورها في المستقبل القريب، وكذلك أشار المتحدث إلى تأثير المحيط الإقليمي والدولي وتعامل المؤسسات الأمنية المصرية مع هذا المحيط. و كذلك تطرق الباحث إلى أهم التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية الحالية والمستقبلية كما تراها المؤسسات الأمنية المصرية من خلال موضوعات الإرهاب وتهديد أمن الحدود إضافة إلى انعكاسات الأزمات الاقتصادية والمعيشية على وضع الأمن والتعامل معه. وعقب المداخلة ساهم المشاركون في طرح تساؤلات حول ما ورد فيها.

وتحت عنوان "وزارة الداخلية: الإطار الدستوري والقانوني"، عقدت الجلسة الثانية برئاسة الدكتور بسمة قضماني مديرة مبادرة الإصلاح العربي و تحدث فيها الدكتور أحمد ضياء الدين مُساعد أول وزير الداخلية لقطاع الشؤون القانونية وعقب عليها الدكتور عُمر نشابة من الجامعة الأميركية – اللبنانية. وفي البداية، تطرّق مساعد الوزير إلى أهمية انعقاد لقاء العمل هذا في القاهرة مُوضحة الأهمية التي توليها وزارته والوزير إلى موضوعات الإصلاح. واستعرض دور وزارته واستراتيجياتها فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية والإرهابية من دون الإخلال باحترام الأنظمة والقوانين إضافة إلى سعي الوزارة إلى متابعة شكاوى المواطنين. و أوضح الدكتور ضياء الدين ماهية علاقة المؤسسة الأمنية بالسلطات الرقابية والتشريعية والقضائية موضحاً استقلالية المراحل وخضوع الوزارة وجهاتها في أنشطتها إلى الأنظمة والقوانين المرعية متفادية كل تجاوز ومتابعة له إن حصل ومعاقبة مرتكبيه. وفي خلال تطرقه إلى علاقة الوزارة بالمنظمات غير الحكومية وبالصحافة على كافة أشكالها، مُشيراً إلى رغبة وزارة الداخلية في تحسين وتطوير التعاون مع هذه الجهات، مُعترفاً بضرورة التفاعل المستمر مع مُطالبات الصحافة والمنظمات ضمن إطار الأصول القانونية وداعياً العاملين فيها على الإشارة إلى مواقع الخطأ والتجاوزات ولكن أيضاً، عدم إغفال الإيجابيات والتي أوضح أن أجهزة الأمن تتشعر بالغبن تجاه تجاهلها.

وجاء التعقيب على المداخلة مُشيداً باللهجة المُنتفحة لمساعد الوزير وبرغبته الواضحة في عدم الدوران حول المفاهيم التي تشكّل صلب الموضوع الذي عُقد اللقاء من أجله، وأشاد المُعقب بالصراحة التي واجه بها المتداخل الموضوع الشائك بامتياز ومحاولته تقديم الخطاب الرسمي الحديث حول أمور إصلاح القطاع الأمني في مصر.

وبرئاسة الدكتور محمد قدري سعيد من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عُقدت الجلسة الثالثة تحت عنوان : "الأمن الداخلي وعملية التحول السياسي والاقتصادي في مصر"، و تحدث خلالها كل من اللواء محمد رفعت قمصان مدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية واللواء حسين صادق مدير مركز بحوث الشرطة و كان المعقّب في نهايتها اللواء الدكتور علي الشرفي مدير أكاديمية الشرطة في اليمن.

و قد تحدث اللواء قمصان عن آلية عمل إدارته في التحضير و إجراء الانتخابات على مختلف مستوياتها. و أشار إلى أن العمل قد تطوّر بشكل ملحوظ من خلال استحداث الرقم الشخصي الإلكتروني الذي ساعد كثيراً في حصر عمليات التلاعب أو الخطأ في مسار العمل الانتخابي. وأوضح أن دور إدارته يتوقف عند باب المركز الانتخابي وما يجري بداخله يبقى من مسؤولية اللجان الانتخابية. و شدد على حيادية إدارته في العملية الانتخابية وتجنبها أي دخول أو تدخل في الإدارة السياسية للانتخابات وحساباتها المتشابكة.

أما اللواء صادق فعرض لأهم الإنجازات في مجال التكوين القانوني والمهني لرجال الشرطة وذلك من خلال التطور الحاصل في مناهج الأكاديمية. وأشار إلى إدخال مناهج حقوق الإنسان في مجال العمل التدريبي الذي يُعاني من ضعف مُتراكم في ثقافة حقوق الإنسان لدى الخاضعين له. مُشيراً إلى أهمية أن تقوم منظمات المجتمع المدني بتطوير أساليب عملها في المستويات التحضيرية الدراسية والتي تساهم في تكوين وتشكيل الوعي الوطني وتراكم ثقافة حقوق الإنسان.

و بعد أن أشاد المعقّب بالخطاب المنفتح للمتدخلين، نوّه إلى أهمية تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في أوساط العاملين في المؤسسات الأمنية وذلك من خلال زيادة الوعي بموضوعات الديمقراطية ودولة القانون والشفافية. مُشيراً إلى تجربته في أكاديمية الشرطة في اليمن، ومحددًا الصعاب التي تواجهه في إدخال مناهج مُتطورة تعرض لإشكالية حقوق الإنسان وضرورة احترامها من قبل الجميع.

و في آخر جلسة من اليوم الأول ورقمها الثالثة، تم التطرق إلى موضوع "العدالة والتنمية" من خلال مداخلتني السفير أحمد حجاج، المُنسّق الوطني لمشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان والأستاذ نبيل عبد الفتاح الخبير بمركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام. وقد ترأس هذه الجلسة الدكتور ياسر عمّوري مدير مركز القانون في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت.

و قد تطرق المُتحدثان إلى هيكل المؤسسة القضائية المصرية، واستعرضا التحولات الإصلاحية التي تتعرض لها من خلال مواكبتها لعمليات التحول السياسي والاقتصادي، وتوقف الأستاذ نبيل عند الدور السياسي الذي لعبه نادي القضاء، وراجع مراحل تطوره مُستعرضاً أهم المحطات التاريخية المؤثرة في هذا المجال.

وقام بالتعقيب السفير عبد اللطيف ناصيف من المغرب والذي شدد على أهمية استقلالية سلطة القضاء وفصل السلطات من خلال احترام مبادئ دولة القانون والديمقراطية. وقد نوّه إلى أن النيات الطيبة لا تصنع وحدها تحولاً وإصلاحاً.

وبدأ اليوم الثاني من لقاء العمل هذا بجلسة اولى ترأسها الدكتور أحمد عظيمي الأستاذ في جامعة الجزائر وتحدث فيها اللواء محمد قدرى سعيد المستشار العسكري لمركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام و اللواء طه خليل مدير مركز الحرية للدراسات، وعقّب عليهما اللواء محمد الشيباب مدير مركز الرصد التعاوني في الأردن.

واستعرض الدكتور سعيد مراحل نشوء و تطور الجيش المصري ذو الأهمية الكبيرة في المشهد السياسي و الاجتماعي المحلي والإقليمي، وكذلك تناول مساهمة هذا الجيش في عملية التنمية والبناء في المراحل المختلفة التي تعاقبت على مصر من خلال مراجعة تاريخية مُفصّلة وغنية أتاحت للمشاركين التعرف على القوات المسلحة المصرية ليس فقط من خلال بعدها العسكري والعملياتي ولكن أيضاً من خلال مساهمتها في عمليات التصنيع وتراكم المعرفة. و تطرّق إلى عمليات التكوين والتأهيل التي تساهم إلى حد بعيد في المساعدة على إشراك هذا القطاع الهام في عملية الإصلاح.

واستعرض اللواء خليل أهم إنجازات القوات المسلّحة مُوضحاً دورها ومجالات عملها وإمكانيات تطوير تأثيرها بما يخدم عمليات الإصلاح.

و في الجلسة الثانية لليوم الثاني و هي الأخيرة في هذا اللقاء، التي ترأسها الدكتور نجيب بنسبينا من مركز الدراسات و البحوث في العلوم الإجتماعية من المغرب، تناوب على الحديث حول موضوع "رؤية المجتمع للمؤسسة الأمنية" كلّ من الأستاذ بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والأستاذ أحمد سميح مدير مركز أندلس لدراسات التسامح والسلام، والمخرج السينمائي خالد يوسف. وعقّب على الجلسة الدكتور ابتسام الكتبي من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

وقد استعرض الأستاذ حسن عمل المُجتمع المدني وخصوصاً منظماته الفاعلة في مجال حقوق الإنسان مشيراً إلى انقطاع في التواصل بينها و بين مراكز القرار. وأشار إلى خطورة النظر إلى العمل المدني النابع من المصالح الوطنية كأنه تعبير عن أجندات خارجية لمجرد أنه يختلف مع الخطاب الرسمي في معالجة أمور المجتمع ومشاكله ومعضلات الإصلاح في المجالات كافة وخصوصاً منها السياسي. و أشاد مدير مركز القاهرة بمبادرة الإصلاح العربي لقيامها بإتاحة المجال من خلال هذا اللقاء لتبادل صريح في وجهات النظر بعيداً عن لغة المُهاترات والتشكيك في الوطنية وفي الانتماء. وحفلت مداخلته بعدد من الإشارات إلى مكامن النقص والضعف في عمل الأجهزة الأمنية وخصوصاً فيما يخص التعامل مع الاحتجاجات السلمية، وأشكال التعبير غير العنيفة التي تنتبهاها مُنظمات المجتمع المدني في رغبة صادقة من أجل إحداث تحولات إصلاحية في المجتمع المصري على كافة المستويات.

وكانت مداخلة المخرج خالد يوسف مناسبة لاستعراض دور الفن في عملية نشر الوعي والمعوقات الأمنية والمجتمعية التي تقف أمام العملية الإبداعية وضرورة تطوير الرؤية الرقابية وانفتاحها.

و تحدث الأستاذ أحمد سامح عن نشاطات مركزه مُندداً بالقيود المفروضة على عمل المجتمع المدني وخصوصاً فيما يخص عملية نشر الوعي من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة

مشيراً إلى موضوع منع الإذاعات الخاصة من التعرض إلى الأمور السياسية ووجع الشارع وتوجيه الانتقاد إلى أجهزة الدولة المختلفة وعلى الخصوص الأمنية منها. واستعرض موضوع التنقيف على حقوق الإنسان ونشر الوعي حولها مُحدثاً عن تجربة لمركزه بنشر قصص ورسوم متحركة للأطفال تعالج هذه المواضيع بشكل مبسّط ومحاولة توزيعها مجاناً على المدارس. ولكن هذه المبادرة تعرّضت للإجهاض من خلال المنع والذي لم يستطع حتى الآن فهم خلفياته.

يمكن اعتبار لقاء العمل هذا لبنة أولى في عملية مستمرة ومتطورة بين طرفين من أطراف المعادلة الإصلاحية وهما المؤسسة الأمنية والمجتمع المدني، ولن يكون اللقاء الأخير بالتأكيد.